Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14 - Issue 2- September 2024 ايلول ٢٠٢٤ - العدد ٢- المجلد ١٤

The impact of political system crises on the stability of developing countries

[1] Assist. Prof. Dr. Ibrahim Ali Kro
[1] Faculty of Political Science\University of Duhok\Kurdistan Region of Iraq
1: Email: Ibrahim.kiro@uod.ac
2: Email:

Abstract:

There are many crises facing the political systems in developing countries, which pose challenges that must be confronted by all means, and therefore the more these systems are able to address these crises and overcome the challenges, the more that is an indication of their development, and the achievement of political stability. If these systems fail to deal with these crises, this leads to political instability in its many manifestations, including civil war, military coups, political violence, rebellion, corruption, tyranny and failure of development.

All this results in a failed state that resorts to security means to control the joints of the state, and tyranny sits on its throne.

DOI 10.37651/aujlps.2024.150990.1291
Submitted: 14/6/2024
Accepted: 30/6/2024
Published: 2/9/2024
Keywords:
Crises
political system
popular stability
poor countries

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تأثير ازمات النظم السياسية على استقرار الدول

أ.م .د. ابراهيم علي كرو [١]
كلية العلوم السياسية \ جامعة دهوك \ إقليم كوردستان العراق

المستخلص

هناك أزمات عدة تواجه النظم السياسية في الدول النامية، تشكل تحديات لابد من مواجهتها بكل الوسائل والسبل، وعلى ذلك كلما استطاعت تلك النظم معالجة تلك الأزمات وتجاوز التحديات، كلما كان ذلك مؤشرا على تطورها، ،وعلى تحقيق الاستقرار السياسي واذا تعثرت النظم وفشلت في معالجة تلك الازمات مخرجاتها عدم الاستقرار السياسي بمظاهرها المتعددة منها الحرب الاهلية ، الانقلابات العسكرية العنف السياسي ، التمرد ، الفساد ، الاستبداد وفشل التنمية .نتيجتها ولادة الدولة الفاشلة التي تلجا الى الوسائل الامنية للسيطرة على مفاصل الدولة وتتربع على عرشها الاستبداد.

الكلمات المفتاحية: ازمات، النظم السياسية، استقرار سياسي، الدول النامية.

المقدمة

هنالك تجارب ناجحة لبعض الدول النامية في مواجهة الأزمات السياسية تظهر الأصلاحات الهيكلية الشاملة و الأستثمار في التعليم و البنية التحتية وتعزيز حقوق الأنسان يمكن أن تسهم في تحقيق الأستقرار، وكذلك يمكن رسم الأستراتيجيات الفعالة تتضمن تعزيز الشفافية والمساءلة وسياسات عادلة، و تحسين نظم التعليم والصحة، وتعزيز التعاون الدولي لدعم الأستقرار والتنمية، و مكافحة الفساد وتعزيز المؤسسات الديموقراطية.

أولاً: اهمية البحث

تكمن اهمية هذا البحث حول معرفة اهم الازمات التي تواجه النظم السياسية لمعرفة الوسائل والسبل لمعالجتها . لا يمكن ان تخلق التنمية وتتحقق التطور والتقدم دون تمكين وتنمية النظام السياسي في الدول العربية وعموم الدول النامية وهذا مرتبط بالتشخيص السليم لازمات النظم السياسية وارادتها ومعالجتها.

ثانياً: اشكالية البحث

تتعرض الدول النامية لسلسلة من الازمات في نظمها السياسية التي تؤثربشكل مباشر على استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي

تثير هذه الازمات تساؤلات حول قدرة الدول العربية على تحقيق استقرارسياسي دائم :

- ما هي الازمات السياسية الرئيسية التي تواجهها الدول النامية ؟

- كيف تؤثر هذه الازمات على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية ؟

- كيف يمكن لهذه الدول التعامل مع هذه الا زمات لتحقيق استقرار سياسي مستدام ؟

- هل هنالك عوامل خارجية كالتدخلات الدولية والسياسات الاقتصادية العالمية في تفاقم او تخفيف هذه الازمات ؟

- ما هي التجارب الناجحة لبعض الدول النامية في مواجهة الازمات السياسية وكيف يمكن الاستفادة منها؟

ثالثاً: فرضية البحث :

- ان الازمات السياسية الرئيسية التي تواجهها الدول النامية تشمل الفساد ، ضعف المؤسسات الديموقراطية النزاعات المسلحة و ازمة الهوية والاندماج وازمة التوزيع .

- تؤدي هذه الازمات الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما يعوق التنمية المستدامة ويزيد من الفقر والبطالة والبؤس .

- اما الاسباب الجذرية وراء هذه الازمات تتضمن سوء الادارة وضعف السياسات العامة للتعامل مع هذه الازمات خاصة ازمة التوزيع غير العادل للثروات والموارد والرتب والمناصب، لذا يمكن للدول النامية التعامل مع هذه الازمات من خلال تعزيز المؤسسات الديموقراطية ، مكافحة الفساد ، تحسين اداء الادارة العامة ، ضمان العدالة الاجتماعية ورسم الاستراتيجيات الفعالة تتضمن المسائلة والشفافية ، الاستثمار في التعليم والاعتماد على اقتصاد المعرفة .وتعزيز حقوق الانسان .

رابعاً: المنهجية

للاجابة على اسئلة البحث اعتمدنا على تحليله على (المنهج الوصفي – التحليلي) فضلا عن المنهج التاريخي لعرض هذه الازمات وتفكيكها وتشخيصها وتركيبها وبنائها وفق رؤية عصرية وحيادية .تلائم القيم و الواقع المعاصر.

خامساً: الهيكلية

تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين

المبحث الاول ازمات بناء الدولة ونتطرق الى

المطلب الاول ازمة الهوية والاندماج الوطني

المطلب الثاني ازمة الشرعية والمساهمة السياسية

المطلب الثالث ازمة التغلغل والتوزيع

المبحث الثاني :عدم الاستقرار السياسي ونحلل المبحث من خلال المطالب الاتية

المطلب الاول العنف السياسي

المطلب الثاني ظاهرة التمرد والحروب الاهلية والانفصال .

المطلب الثالث الدور غير الاعتيادي للجيش في الحياة السياسية .

الخاتمة واهم الاستنتاجات

قائمة باهم المصادر والمراجع

I. المبحث الأول

ازمات بناء الدولة

هنالك ازمات عديدة بمثابة معوقات وتحديات امام النظم السياسية وتؤثر سلبا على بناء الدولة

وتؤثر على مؤسساتها وادائها وتمكينها وفاعليتها وهذا ما سنتطرق عليها من خلال ثلاث مطالب اتية:

I.أ. المطلب الاول

ازمة الهوية والاندماج الوطني

I.ا.١. الفرع الأول

ازمة الهوية

ترتبط الهوية بوجود شعور بالانتماء المشترك بين الأفراد الذين يعيشون معا على إقليم محدد ويخضعون لسلطة دولة ما، وحينذاك أيضا يتولد شعور بين هؤلاء الأفراد بأنهم متميزين عن غيرهم من الجماعات - المجتمعات - الأخرى ويجمعهم الولاء للدولة التي ينتمون لها، وحينذاك تتعزز روح المواطنة ويتنامى الشعور بالانتماء للوطن (الدولة / الأمة).

وعلى ذلك تنشأ هذه الأزمة حينما يضعف هذا الشعور لدى هؤلاء الأفراد، لذا فإن الجهود التي يبذلها النظام السياسي في هذا الإطار تهدف إلى بناء أمة تتسم بالتماسك والانسجام تكون فيه غلبة الولاء للدولة - الوطن - على حساب الولاء للانتماءات الفرعية الأخرى كالقومية والعشائرية والمناطقية والدينية والمذهبية إلى ذلك، ويتحقق ذلك من خلال العمل على خلق جهاز سياسي وإداري يستوعب كل أبناء المجتمع الواحد على اختلاف انتماءاتهم ويضمن لهم حقوقهم بشكل عادل دونما تمييز .

تعد ازمة الهوية معوقا موثرا على تحقيق الوحدة الوطنية ، حيث تؤدي الى صعوبة اندماج افراد المجتمع في هوية واحدة تتجاوز انتماءاتهم الفرعية مما يصعب بناء هوية جامعة واحدة يضم كل افراد الدولة وتظهرهذه الازمة عندما تشعر فئة معينة مكونة للمجتمع بالحرمان او الظلم والاجحاف في حقوقهم وامتيازاتهم مقارنة بفئة اخرى تتمتع بكل الامتيازات والحقوق والتقدير لذا تعتبر هذة الازمة اكبر ازمة للنظام السياسي وتعرقل بناء الدولة لذا لابد منتكوين هوية وطنية جامعة هي الهوية الرئيسية لجميع المجموعات العرقية(١).

وهذه الازمة تظهر في المجتمعات التعددية التي ينتمي افرادها الى كيانات مجزأة (جماعات عرقية ، دينية ، مناطقية ، قومية حيث يختفي فيها الشعور الحقيقي للهوية العامة الجامعة لشعب معين ، مما يفرض على النظم السياسية تعديل الهياكل الاجتماعية لاحتواء الثقافات الفرعية (٢) .

على الدول النامية خلق موسسات سياسية واجتماعية وثقافية لاستيعاب التعدد والتنوع على غرار الولايات المتحدة الاميريكية وكندا و وبلجيكا وهولندا واذا نجحت اصبح التعدد عامل قوة وتماسك

وابداع واثراء المجتمع بحيث لا يحرم فئة من المشارة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية(٣).

و في ختام هذه الازمة نحن نرى يمكن معالجة ازمة الهوية داخل الدول النامية من خلال المعالجات الاتية

- الهوية المشتركة ، بمثابة وعاء يشمل الجميع بمساواة.
- بناء دولة المؤسسات.
- تعديل القوانين ،لتحقيق المساواة ،والعدالة الاجتماعية.
- المحكمة الدستورية وقراراتها المحايدة والعادلة والمستقلة والبعيدة عن التمييز العنصري.
- الاصلاحات الدينية.
- اقامة دولة المواطنة ،ودولة المواطنة تنشأ على المرتكزات الآتية:

أ-المساواة

ب-العدالة الأجتماعية.

---

(١) د. عبد الرحمن درويش، "التعددية الثقافية ودورها في اعادة بناء الامة"، (اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية القانون والسياسة - جامعة سوران، ٢٠٢٠)، الصفحة ٥٢-٥٣.
(٢) د. محمد حسن دخيل، *علم الاجتماع السياسي* ، (بيروت: دار السنهوري ، ٢٠١٧)، ص ١٢٥ .
(٣) المصدر نفسه .

ج-احترام منظومة الحقوق والحريات.

د-الديمقراطية

ه-الهوية المشتركة لجميع الشعب ،وهي هوية الدولة.

- ان يمنع الدستور من تشكيل الأحزاب والأفكار على الايدولوجية الفاشية والنازية والتمييز العنصري والقومية المتطرفة والدين المتطرف والمذهب المتطرف وعلى عموم الأصولية والراديكالية.

- سيادة القانون يعني:

أ- لا يجوز المس بالدستور الغائاً أو إبطالاً أو إضافةً أو تعليقاً للدستور إلا وفق إجراءات معينة.

ب- النص في الدستور على الحقوق والحريات.

ج- مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

د- تقوم الدولة بنشر ثقافة الديمقراطية من خلال قنوات الاتصال مع المجتمع وهذه القنوات هي (منظمات المجتمع المدني والاعلام والاحزاب والمسجد والكنيسة).

الفرع الثاني

ازمة الاندماج الاجتماعي

الاندماج هي العملية التي تمثل بأدخال كل من الاجزاء المختلفة داخل الكل .و وضع كل من هذه الاجزاء المندمجة في حالـة الشروط نفسها . يجب ان يحقق للاجزاء تجانسا و تماثلا متفاعلا .

لا يعني عملية الصهر القسري بقدر ما يقصد به هنا عملية التكامل الوطني و التلاحم بين اجزاء الامة و الشعب الواحد . ويشير

موريس ديفرجيه : بانها عملية توحيد للمجتمع في اتجاه جعله (مدنية منسجمة مرتكزة على نظام منسجم كما يشعر به عناصره) [1].

اشكال الاندماج

هنالك اتجاهان حول تفسير اشكال الاندماج وتحقيق الوحدة الوطنية :

(١) د.رياض عزيز هادي ، *المشكلات السياسية في دول العالم الثالث*، (بغداد: مطبعة الجامعة، ١٩٨٩، ص١٩٠.

الاتجاه الاول : الاندماج القومي يعد بعدا من أبعاد الاندماج السياسي يقوم بها الدولة و بدورها يتضمن على اربعة ابعاد اساسية :

ا ـ الاندماج القومي : هو صهر الجماعات المختلفة عرقيا و دينيا و لغويا ، و التحديد الواضح للهوية القومية و تدعيم الولاء القومي ـ الوطني بأعطائهم الهوية المشتركة القومية ـ الوطنية و تحريرهم من الولاءات و الهويات الفرعية مثل القبلية ، الطائفية العشائرية ، الدين ، و منحهم الهوية الجماعية اي القومية للمجتمع على اساس المواطنة .

ب ـ الاندماج الاقليمي : اقامة سلطة مركزية في العاصمة قادرة على فرض سلطانها و هيبتها و احترامها على الجماعات في الاقاليم المختلفة في الدولة و فرض الطاعة .

ج ـ الاندماج القيمي : هي التوافق بالحد الادنى على القيم المشتركة مثل المساواة ، التضحية في سبيل الوطن [١].

د ـ الاندماج بين القيادة و الجماهير : يجب ان تكون القيادة او السلطة تمثل امال و طموحات الشعب و مصالحهم و ان تكون منتخبة لكي تحقق الاندماج بين الحكام و المحكومين

الاتجاه الثاني الاندماج الاجتماعي يتحدد من خلال مكوناته و عناصره ، و التي حسب رأي موريس ديفرجيه تتضمن العناصر الاتية :

ا ـ تحديد الصراع : العنف ،استبدال العنف بأشكال لا عنفية ووضع قواعد للمنافسة بعيداً عن العنف والشدة وردة الفعل .

ب ـ وضع صيغة توفيقية : تقوم على التوازن بين المصالح و التضحيات و تؤسس على العدالة فضلا على انها تبنى على علاقات القوة في صورتها الواقعية .

ج ـ تطوير اشكال التضامن الاجتماعي : بأليات و سيكولوجية تؤدي الى بتوحيد البشر الذين يعيشون في مجتمع ما و في وقت معين من تأريخ هذا المجتمع اي بمعنى توحيد الاجيال المتعاقبة، مثل / منظمات المجتمع المدني ، الاحزاب ، التعليم الموحد [٢].

اذن ازمة الاندماج الاجتماعي تنشا عن مصاعب اندماج النشاط السياسي للجماهير ، بادارة قادرة على تحويل المطالب الى اشكال واجابات وحلول واتجاهات تتلائم مع متطلبات ديمومة واستنرارية النظام السياسي عن طريق انشاء شبكة من العلاقات المتبادلة التي تربط التنظيمات السياسية بين بعضها من جهة وبين المواطنين من جهة اخرى[٣] . ان تحقيق الاندماج الاجتماعي في الدولة العربية لا يتحقق إلا عبر وجود ارادة مشتركة من الافراد،

(١) المصدر نفسه ص ٢٧٠.
(٢) د.رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص ٢٠٠.
(٣) .د.برتراند بادي، *التنمية السياسية ترجمة المهدي* ، (بيروت: مؤسسة النشر العربي، ٢٠٠١، ص ٦٤-٦٥ .

وعبر بناء القدرات والمهارات والمعارف والاستفادة من الفرص، وتعزيز روح المواطنة عن طريق التعليم والتأهيل والتدريب والإعلام والإرشاد. ويجب العمل كذلك على تحقيق الديمقراطية وإزالة البنى الاجتماعية التقليدية وتأسيسها على المواطنة، لأن بنية المجتمع العربي الذي يتكون من عدد من الجماعات الفرعية المتمايزة والمختلفة الانتماء، مثل القبيلة والعشيرة والطائفة والمذهب والجهوية، استطاعت جميعها الاحتفاظ بهويتها الخاصة بشكل أو بآخر، ما يعني ان هذه البنى تعاني من التصلب والتحجر، وتتحاشى الانصهار في بوتقة واحدة داخل المجتمع، ما يشل امكانية تشكيل المجتمع في صورة عصرية حضارية[١]. ان ازمة الاندماج يعني تحقيق التكامل ايضا بين الافراد بحيث يشعرون بانهم يتكاملون في الاعمال ، الطالب في المدرسة ، العامل في المصنع ، الفلاح في الحقل ، كلهم يقومون باعمال معينة مكمل لاعمال اخرى يقومون بها اشحاص اخرين هم جزء من الكل ويشكلون الكل في الوقت نفسه ، النظام السياسي يعمل على اشعار الكل بانهم مكملين ومهمين في اعمالهم للنظام السياسي [٢].

I.ب. المطلب الثاني

ازمة المساهمة والشرعية

I.ب.١. الفرع الأول

ازمة المساهمة

المساهمة هي المشاركة الشعبية في الحياة السياسية لهذا البلد أو ذاك، فما زالت الكثير من النظم السياسية المعاصرة تواجه مثل هذه الأزمة، وفي الوقت الذي يزداد عدد المساهمين في الحياة السياسية تزداد المطالب التي توجه إلى النظام السياسي ما يفضي إلى ضرورة استجابة النظام في الأقل لمعظم تلك المطالب، وخلاف ذلك تتعثر مسيرة النظام، ومن المفترض أن يفضي توسيع آفاق المساهمة إلى تعزيز الديمقراطية ولكن الإشكالية التي تعترض هذا السبيل نرى أن الكثير من النُظم السياسية المعاصرة تسعى إلى تعبئة الجماهير باتجاه دعم وإسناد سياساتها التي تهدف إلى ضمان مصالح النخب الحاكمة دون غيرها. ازمة المساهمةهي عدم احساس واشعار المواطنين في هذه الدول بان لهم مساهمة في السلطة السياسية وادارة البلاد وانهم يشعرون بالاغتراب بين السلطة والمجتمع وانهم لايشتركون في

(١) راجع دراسة شفيع ابو منيجل، *هوية الدولة والمسألة الديمقراطية، في الوطن العربي*. في كتاب أحمد عوض رحمون وآخرون، *الدولة الوطنية المعاصرة. ازمة الاندماج والتفكك*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص٩١.

(٢) محاضرات مطبوعة بالرونيو القاه الدكتور حسان شفيق العاني على طلبة المرحلة الثالثة بكالوريس كلية القانون والسياسة قسم السياسة حول الازمات السياسية للنظم السياسية، جامعة بغداد، للعام الدراسي ١٩٩٠.

تقدير امورهم بفعل مساهمتهم في التعبير عن ارائهم وعقائدهم الفكرية والسياسية بحرية وعجز اقامة القواعد التي تؤكد هذه المشاركة وقيام سلطة شرعية تنال رضى الاكثرية [١] ؛ وعدم تفعيل وسائل الاعلام والراي العام.

كما تشمل ازمة عدم المساهمة الى عدم نشر الوعي السياسي وحرية التعبير والانتماء وتشكيل الاحزاب السياسية وجماعات الضغط الهادف الى بناء الوطن ضمن المعايير والقيم المجتمعية ووفق اطار فكري وانساني منفتح وذو رؤية شاملة[٢] .

يمكن القول ان المشاركة السياسية للقوى والاحزاب السياسية من اهم اليات الديموقراطية وبناء الوطن لانها تؤدي الى تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة وانتقالها من جماعة الى جماعة من حزب الى حزب اخر عبر انتخابات حرة ونزيهه يشارك الجميع ،انها تعني اعادة توزيع وانتشارالسلطة ومواقع النفوذ والسيطرة الفعلية في المجتمع بقدر ما فقدت النخبة الحاكمة اليوم في هذا البلد او ذالك البلد التاييد والهيمنة السياسية اصبحت تتعرض لمنافسة الاطراف الاخرى التي تستطيع ان تستثمر ذلك في مواجهة النخبة القائمة من خلال ما تتمتع به من تاييد ودعم معنويا وسيا سيا واجتماعيا والمشاركة تفرض استبدال طبيعة الحاجات الاساسية للمجتمع وترتيبها ككل لدى النخبة وعامة الشعب على حد سواء [٣].

ان المشاركة السياسية تستوجب وجود تنظيما ت وسيطة التي تتوسط العلاقة بين المجتمع والسلطة بين الحاكم والمحكوم ، وبين المجتمع والسلطة من خلال فتح المجال والسماح بمساهمة الافراد من خلال الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وهذا من شانه ان يوفرقدرا اكبر لضمان المشاركة والمساهمة بغض النظر عن عرق المساهم ودينه ولونه ومعتقده واثنيته [٤] تعد المساهمة احد المقاييس للحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديموقراطية في الحكم ، وهي الحالة التي يتوافر للافراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن ارائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية بذالك تصبح المساهمة الشعبية وسيلة مهمة لتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي وتقيم الشرعية للسلطة السياسية [٥].

---

(١) د. فيليب برو، *علم الاجتماع السياسي*، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٩٨)، ص ٩٩.

(٢) د. فيليب برو المصدر نفسه، ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٣) د.سعدي كريم ، "التعددية السياسية جوهر الديموقراطية دراسة نظرية"، *مجلة العلوم السياسية* ، *كلية العلوم السياسية بغداد*، العدد ٣٦ السنة ١٩، (٢٠٠٨): الصفحة ١٨٠- ١٨٣.

(٤) د- سعدي كريم المصدر نفسه، 183.

(٥) ثامر كامل الخزرجي، *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، (دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة)*، (عمان: دار مجدلاوي ، ٢٠٠٤)، الصفحة ١٨١.

I.ب.٢. الفرع الثاني

ازمة الشرعية

فالشرعية هي تقيّد السلطة بقانون قائم بغضّ النظر عن عدد الحاكمين. وهي ضرورة التزام السلطة باحترام القيم السياسية والأهداف العليا للمجتمع وسعيها في إنجاز المصالح العليا، مما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي وبعدالته وملاءمة مؤسساته لحاجات المجتمع وقيمه[١]. ويعتقد ماكس فيبر أن الشرعية هي أساس السلطة[٢]. وبهذا الصدد قسّم فيبر السلطة إلى ثلاثة أنواع: السلطة الكارزمية، وهي سلطة الشخصية القوية، وسلطة البطل، الخارق والقائد في ظروف استثنائية والشخصية النموذجية[٣]. **والسلطة التقليدية،** وهي سلطة العادات والأعراف والتقاليد والشخصيات التقليدية والروحية والدينية. **والسلطة القانونية،** أي سلطة النظام والقانون، وسلطة المؤسسات. وفي هذه الحالة تنتفي السلطة الكارزمية والسلطة التقليدية وتتلاءم مع الدولة المدنية الحديثة والمؤسسات الدستورية.

إن دولة القانون هي الأساس المألوف للمشروعية في العصر الحديث. والدولة القانونية بمؤسساتها الحديثة تكفل احترام أجهزة الدولة المختلفة، وكل مسؤول فيها يخضع لسيادة القانون وعدم الخروج عليها. ويندرج ضمن ذلك احترام سلطة القضاء ووضعها في مركز يمكنها من التحرر من التأثيرات والقيود والإغراءات والضغوط والتهديدات من أية جهة أخرى.

وبهذا تقوم الشرعية السياسية على الاعتقاد والإيمان بأن الحكومة قد اكتسبت سلطتها بطريقة مشروعة، ومن ثمّ قبل الشعب الدستور والتشريعات من تلك الحكومة على أنها ملزمة له ولمشروعيتها [٤].

ومن اهم مظاهر أزمة الشرعية في الوطن العربي هي: أزمة الثقة، وفقدان المصداقية بين الحاكم والمحكوم، وعدم فاعلية النظام للتصدّي لمشاكل المجتمع، وتزايد لجوء المواطنين إلى استخدام العنف السياسي وعدم احترام القواعد الدستورية من قبل النظام[٥]. مستوياتها

---

(١) راشد الغنوشي، *الحريات العامة في الدولة الإسلامية*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٧٩.
(٢) شيرزاد أحمد النجار، *دراسات في علم السياسة*، (أربيل: مطبعة الثقافة، ٢٠٠٤)، ص ١٠١.
(٣) إبراهيم درويش، *النظام السياسي، دراسة فلسفية تحليلية*، الجزء الأول، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩)، ص ٩٥.
(٤) إبراهيم درويش، النظام السياسي، مرجع سابق، ص ٩٥.
١٨. نجدت صبري ئاكره ى، *الإطار القانوني للأمن القومي، دراسة تحليلية*، (أربيل: مطبعة زانكو، ٢٠٠٤).

الوطنية والمحلية، وحتى أما في الوطن العربي فلم تحصل شرعية تداول السلطة بالأساليب العقلانية. فالشرعية عانت من أزمة مزمنة تلقي بظلالها على مجموع الحياة السياسية الداخلية، وتضع الكوابح والمعوقات في طريق تطورها وتقدمها، واهم تلك المعوقات الشرعية العصبوية، والشخصية الكاريزمية:

١. الشرعية العصبوية:

تمثل العصبية الأهلية القبلية والعشائرية والطائفية واحداً من أكثر مصادر الشرعية السائدة في الوطن العربي. وبها تحتل توازنات النظام الاجتماعي والسياسي العصبوي، على نحوٍ تتحول معه العصبيات إلى بنى ومؤسسات سياسية مباشرة، أو إلى مصادر توليد وإفراز المنظمات والأحزاب الممثلة لعصبياتها[١]. وتسمى أيضاً بالتقليدية. ويشار بها إلى مجموعة التقاليد والأعراف القبلية والعشائرية التي تعتمدها القيادة السياسية في الوطن العربي لتحقيق رضا المحكومين من خلال احترامها لها، إيماناً بتجذّر دور الدين والتقاليد في الوعي العربي.

وفي هذا الإطار تلجأ بعض النظم العربية إلى نسبة حكامها إلى النسل النبوي الشريف، كما تقدّم نفسها باعتبارها حارسة للقيم الإسلامية في علاقاتها الداخلية والخارجية، وتختار بعض علماء الدين الذين يبررون تصرفات الحكام بحجج دينية. والملكيات العربية تستقي شرعيتها من هذا المصدر، فضلاً عن بعض النظم الجمهورية، كالنظام السوداني أثناء حكم جعفر النميري وفي ظل حكم حسن البشير[٢].

وتكمن خطورة هذه الشرعية القائمة على العصبية القبلية أو الطائفية في إنها أصعب على التحول والتطور من داخلها من النظم التي تقوم على أساس الحزب الواحد والسلطة الفردية المطلقة أو الأولغارشية العسكرية، ذلك أن أي تحوّل فيها يهدد الموقع المتميز للقبيلة أو الطائفة نفسها. ولا يمكن المساومة عليها كما هو الحال عندما يتعلق الأمر بإصلاحات سياسية وبامتيازات طبقية أو اجتماعية واضحة. وهكذا يمكن التمييز مثلاً بين أنظمة ملكية تعتمد القبيلة وأنظمة تستند إلى جهاز دولة بيروقراطية، وأنظمة تستند إلى حزب سياسي واحد، وأخرى يغطي فيها الحزب سلطة عصبية قبلية أو طائفية أو خليطاً من التكتل الطائفي العائلي أو الطائفي السياسي [٣].

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤٣.
(٢) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، مرجع سابق، ص ٧٢.
(٣) علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ص ٢٤٥.

٢. الشخصية الكاريزمية:

إنها تعتبر مصدرا للشرعية بسبب قصور أو غياب المصادر الأخرى في بعض البلدان العربية، كما كان الحال في مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر. لكن هذا المصدر بطبيعته مصدر مؤقت، ينتهي أثره بوفاة الزعيم الكاريزمي، الأمر الذي يستلزم ضرورة البحث عن مصادر أخرى للشرعية [١].

وغالبية النظم السياسية التي تحكم الوطن العربي في المرحلة الراهنة قد اعتمدت للبقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة على واحد أو أكثر من الأساليب المتخلفة في السياسة، وهي القمع والإكراه، ثم الابتزاز وتخوين المعارضة وسياسات التأزيم [٢].

وولّدت هذه الأنظمة غير الشرعية التي تمثل الأمة، شخصية تتميّز بالقدرة على الطاعة والخضوع والاستسلام والخنوع والتنفيذ، وتعاني ضعفاً واضحاً في القدرة على التمييز بين الخطأ والصواب، وفي القدرة على المساءلة والمناقشة والنقد والتمحيص والتنقيب والموازنة بين الأشياء[٣].

أما في الدول الديمقراطية التي تتسم أنظمتها السياسية بالشرعية السياسية، فأهم ما تفتخر به هذه الدول أنها دول قانونية تمثل شعوبها، بمعنى أن تصرفات الحكومة تخضع لقواعد ثابتة وأكيدة يستطيع الأفراد بها المطالبة باحترام هذه القواعد أمام قضاة مستقلين، وذلك هو المقصود بالشرعية وهي أساس عمل الدولة الحديثة. فالشرعية هي بالتحديد تقييد السلطة بقانون قائم بصرف النظر عن عدد الحاكمين، وصدور ذلك القانون وفق الاجراءات القانونية المتبعة، أي بمنع النظام السياسي عن القيام بأي فعل لا يتماشى مع النظام القانوني والاجتماعي والأهداف العليا للمجتمع وتحقيق الصالح العام. وفي الختام نحن نرى

إن الخطابات المعتادة للأنظمة السياسية العربية لم تعد كافية لحمايتها من المساءلة. فلا الشرعية الدينية، ولا الإنجازات المزعومة، ولا شخصية الزعيم الكارزمي، ولا الموقف الإعلامي المعلن من الصراع مع اسرائيل والغرب، ولا ادعاء الاستقلالية عن الأقطاب الدولية، عادت تكفي لتشكيل مناعة حقيقية لهذه الأنظمة أمام إلحاح المجتمعات على صياغة أخرى لعلاقة الدول بها.

ويخلع الأفراد الشرعية على القيادة السياسية التي تحترم تقاليد المجتمع، سواءً في وصولها إلى السلطة أو في ممارستها لها. وتكون مقبولة إذا كانت وسائل إسنادها أو تجنيدها

(١) علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، مرجع سابق، ص ٧٢-٧٣.
(٢) سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٣٢٤.
(٣) علي أسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٥٩.

وتصرفاتها من طبيعة عقلانية وقانونية تتناغم مع دستور الدولة. والشرعية السياسية هي حالة الرضا والقبول التي يبديها المواطنون إزاء النظام السياسي. وممارسة السلطة هي صفة السلطة القائمة على إجماع عام بأن السلطة تمثلهم.

I.ج. المطلب الثالث

ازمة التغلغل والتوزيع

تعتبر هذين الازمتين من اهم الازمات التي تعصف على النظام السياسي وسوف نتطرق الى هذين الازمتين من خلال الفرعين الاتية:

I.ج.١. الفرع الاول

ازمة التغلغل

هي عدم قيام الدولة بدورها في ارساء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعدم ايجاد دور وظيفي جديد ومتقدم تستطيع من خلاله ان تعمل على ارساء قواعد الاستقرار في المجتمع وذلك من خلال تنشيط فعاليات واراء هذه المؤسسات مما يؤدي الفشل تقديم خدمات لائقة الى المجتمع بصورة جيدة وفعالة وبانسجام مع رغباتهم ، وطموحاتهم وامالهم ، فضلا عن ذلك فان الدولة تصوغ أهدافها وبرامجها على ضوء خبرة وحاجات المجتمع والتي اكتسبوها من خلال حضورهم في مجتمعهم [١].

ان ما تقوم به الدولة من اصلاحات وانجازات اقتصادية عبر مؤسساتها الادارية ، والوظيفية في سبيل انجاز واقع اجتماعي افضل من خلال تقديم الخدمات العامة وتامين الرعاية الكاملة[٢] وتحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع مما يؤدي الى ايجاد التضامن والتلاحم والتماسك بين الفرد والدولة وتحقيق الاستقرار[٣] ان اغلب المجتمعات المتخلفة لا تنظر الى ازمة التغلغل بصورة جدية وايجابية وفاعلية مما ينعكس سلبا على حياة المواطنين الذين يعبرون عن سخطهم ويتحدون الدولة (والقيام بالمظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات والتمرد ، والعصيان وحتى العنف السياسي وتحدي هيبة النظام السياسي مما ينعكس سلبا على حالة الاستقرار السياسي في المجتمع

(١) نجيبة ابراهيم احمد ، "الاختلاف والاعتراف (دراسة في حدود الاعتراف في النظرية السياسية المعاصرة)" ، (اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ،جامعة صلاح الدين ، اربيل ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،اربيل ٢٠٢٠)، الصفحة ١٨٩.
(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(٣) نجيبة ابراهيم احمد ، مصدر سابق، الصفحة ١٨٨ – ١٨٩.

والدولة ، العراق ،وتونس ، وسوريا ،والنيجر ومالي ، وبركينا فاسو ، ولبنان وليبيا نماذجا[١].

نحن نرى هذه الأزمة تظهر حينما لا تتمكن سلطة الدولة - وهي أهم مكون في النظام السياسي - من التغلغل في مختلف أجزاء المجتمع وعلى كل الأصعدة، وهذا هو التحدي الأساسي الذي يعطل قدرة النظام على تحريك المجتمع، وتظهر الحاجة لمواجهة هذا التحدي في النظام السياسي الذي يسعى القائمون على إدارته إلى إنجاز متطلبات التنمية بكل ضروبها، وعلى وجه الخصوص التنمية السياسية.

ولا ريب إن حل أزمة التغلغل يستدعي أن يكون القابضين على السلطة قادرين على ان يصلوا إلى أبعد نقطة في البلد، وأن يعملوا على ردم الهوة بين النخبة الحاكمة وعامة الناس، ويتأسس ذلك على بناء جسور الثقة بين الطرفين وتمتين الروابط بينهما، ما يفضي بالنتيجة إلى تحريك الناس باتجاه دعمهم لبرامج التنمية، التي يتبناها قادة النظام السياسي .

I.ج.٢. الفرع الثاني

ازمة التوزيع

اي توزيع موارد المجتمع (سلع ، خدمات ، وظائف) على الافراد والجماعات والاقاليم داخل الدولة بشكل تراعي معيار العدل الاجتماعي هذه تقاس بمعيار بنيان الضريبة وميزانية برامج الرفاه الاجتماعي وكيفية توزيعها قطاعيا اي جغرافيا وحجم المستفيدين منها وتصنفاتهم الاجتماعية [٢].

يحدث هذا من خلال هيمنة بعض الفئات التي تسأثر بالنفوذ السياسي وبالقوة الاقتصادية مما يؤدي الى سطوتها على فئات اجتماعية ، ويؤدي ذلك الى نوع من الصراع الطبقي يعكس سلبا على الاستقرار في المجتمع وفي النظام السياسي ويخلف مظاهر سلبية وكالاتي:

- انهيار النظم والقوانين الاجتماعية الرسمية واضطراب التراتبية الاجتماعية وحدوث التغيير المفاجئ غير

(١) عادل ياسر ناصر ، "ازمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية"، *مجلة السياسة الدولية ، القاهرة*، العدد ٢٥، (٢٠١٤)، الصفحة ٢٢٧-٢٣٠ .

(٢) كمال المنوفي ، *نظريات النظم السياسية*، (الكويت: وكالة المطبوعات الكويتية الطبعة الاولى ، (١٩٨٥)، الصفحة ١١٩ .

المستقر والذي يحدد المكانة الاجتماعية للفرد على اسس عوامل اقتصادية وعلى اساس توريث سياسي واجتماعي (قرابي او طائفي او ديني او حزبي)[١].

لا علاقة بشرط الكفاءة او الخبرة او الجهد المبذول مما يبرز حالة من التمايز بين افراد المجتمع ، حيث تهدد السلم الاهلي والتماسك الاجتماعي ، والولاء الوطني ، حيث تعرض حالة الاستقرار بصورة عامة الى التصدع والتمزق والتفكك والاغتراب .

- ضعف عملية الابداع الذاتي والحافز للعمل والمسؤلية والنزاهة بين افراد المجتمع من خلال مساواة الانسان المبدع النزيه مع الانسان الجاهل الفاسد .

- هجرة العقول والكفاءات العلمية التي يمكن ان يكون يقومون بدور رائد وقدوة ودور رئيسي في تطوير المجتمع واحدث نقلة نوعية لتحويل المجتمع الى مجتمع تعتمد على الاقتصاد المعرفي وانتشاله من براثن التخلف وسطوة التاريخ المزيف .

- انسحاب المناضلين والابطال الى الخلف او الهجرة الى خرج الوطن ومجئ المنافقين الى الصف الامامي ويصبحون مستشارن وقادة للدولة [٢].

على ضوء ما تقدم نحن نرى فإن تقدم كل نظام سياسي ونجاحه في بلوغ اهدافه، التي تصب جلها بالمحصلة في تحقيق عادة ورفاهية المجتمع، يعتمد على قدرته على مواجهة تلك الأزمات والتحديات واجتيازها في أقصر مدة زمنية ممكنة، وذلك من خلال وضع البرامج والخطط الكفيلة بإيجاد الحلول الناجعة لها.

II. المبحث الثاني

عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية

سوف نتطرق الى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية نتيجة ازمات النظام السياسي من خلال تلاث مطالب:

II.أ. المطلب الاول

العنف السياسي

يعتبر العنف السياسي من تداعيات الاستبداد الاجتماعي الذي يقترن باستبداد أُسري، ولعائلات سياسية، وبقبائل وطوائف معينة في السلطة في النظم السياسية العربية.

(١) نجيبة ابراهيم احمد الاختلاف والاعتراف المصدر السابق الصفحة ١٨٩- ١٩١ .
(٢) المصدر نفسه الصفحة ١٨٩- ١١٩١ .

والمدقق في الواقع السياسي والاجتماعي العربي في العقود الماضية، يلاحظ ان العنف السياسي يمارس في العديد من المجالات والمستويات من دون ان يكون هناك ما يحمل على الاعتقاد بقرب انحساره في المستقبل المنظور. وأحد المحاور التي يدار فيها العنف هو محور الدين – الدولة، بسبب سياسات الاستبداد وإلحاق تهم الارهاب والتطرف بالدين الاسلامي[١]. وهو مرتبط بالخلاف حول تحديد دور الدين، وما اذا كان يقتصر على العلاقة بين الانسان وخالقه، أو يتعدى ذلك ليصبح محدداً من محددات النظام السياسي ومصدر شرعيته.

ويلاحظ ان منحى العنف المرتبط بهذا المصدر قد اتخذ، في غضون السنوات القليلة الماضية، خطاً صاعداً، سواء من حيث نوع العنف المستخدم أو من حيث نطاقه. وتعتبر الجزائر نموذجاً شديد الدلالة في هذا المجال، فقد قدرت المصادر الرسمية حجم ضحايا العنف المتبادل بين السلطة والإسلاميين من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٧ بـ ٢٦. ٥٠٠ الف قتيل، فيما قدرته الدوائر الغربية بـ ٨٠٠,٠٠٠ ألف قتيل. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المحور المرتبط بالصراعات الاثنية، فقد شهد عقد التسعينات امتداد تلك الصراعات إلى بؤر كانت كامنة، مثل البحرين حيث قادت الطائفة الشيعية معارضة ضد النظام استهدف تحسين وضعها السياسي، مع العلم ان تلك الطائفة تتمتع بأكثرية عددية في البحرين. والأمر ذاته مع الحوثيين في اليمن. وكذلك اسفر العنف السياسي ضد الكرد (في العراق) والقبائل (في جنوب السودان) خلال الأعوام (١٩٦١-١٩٩٧) إلى مقتل ما يقارب من ١,٥ مليون، اضافة إلى ملايين النازحين إلى عواصم الدول الاوروبية والاقليمية[٢].

فاستمرار العمل بقوانين الطوارئ في اكثر من بلد عربي يسمح بالتوسع في استخدام العنف ضد المعارضين تحت شعار تأمين وسلامة النظام[٣]. والعنف هو كل خروج على القانون، وهو بالتالي انتهاك للحقوق الاساسية للإنسان تمارسه السلطة أو تمارسه بعض الجماعات السياسية.

ويتضمن العنف الرسمي مختلف أشكال العنف التي يمارسها النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو فئات من شعبها، وذلك من خلال العديد من الأجهزة والإجراءات، وبالتالي فإن المؤشرات التي تؤكد وجود العنف الرسمي تتمثل في[٤].

١. الاعتقال لأسباب سياسية.

---

(١) المنظمة العربية لحقوق الانسان، "حقوق الانسان العربي"، تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي، ص١٠٤.

(٢) علي الدين هلال، نيفين مسعد، *النظم السياسية العربية. قضايا الاستمرار والتغيير*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص٢٠٠.

(٣) المرجع السابق، ص٢١.

(٤) رياض عزيز هادي، *العالم الثالث وحقوق الانسان*، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، افاق عربية، ٢٠٠٠)، ص٧١-٧٢.

٢. أحكام الحبس مع الأشغال الشاقة بأكثر من ١٠ سنوات، المرتبطة بقضايا سياسية.
٣. أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية.
٤. استخدام قوات الأمن لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي.
٥. استخدام وحدات من الجيش لمواجهة أحداث العنف الرسمي[١].

أما ابرز مظاهر العنف السياسي غير الرسمي الذي يمارسه الشعب، أو القوى والجماعات والتنظيمات المعارضة للنظام فهي المظاهرات والاضطرابات، وأحداث الشغب والاغتيالات ومحاولات الاغتيال وحركات التمرد والانقلابات ومحاولات الانقلاب والعمليات الارهابية – الانتحارية أو السيارات المفخخة[٢].

ان البديل الوحيد للعنف السياسي والقهر والاستغلال والرعب الدائم عند الحكام والمحكومين، على حد سواء، هو المشاركة في الثروة والسلطة[٣].

ان مؤشرات عدم الاستقرار السياسي والعنف في النظام السياسي تكمن في تفشي العنف المجتمعي والشعبي، من اعمال سخط وشغب وتظاهرات واعتصامات واضطرابات، كنتيجة لشعور المواطنين بالإهمال أو الإقصاء السياسي، وتغييب المشاركة السياسية، واستشراء الفساد، وفشل برامج التنمية المستدامة في الوطن العربي[٤].

وليس الاستبداد والعنف السياسي الراهن إلاّ الاستمرار التاريخي للطغيان، وهو صفة أساسية من صفات مجتمعاتنا، وجزء لا يتجزأ من التراث الذي تركه لنا أجدادنا من سلاطين وطغاة وفراعنة. وبما أننا لا نستطيع أن نغير هذا التراث ولا أن نمحوه بجرة قلم، فإننا سنستمر متحملين نتائجه والخضوع لمثالبه ويفترض ذلك أن العنف صيغة قومية في سياساتنا التاريخية، وان هذه السياسة مشتقة من جوهر ثابت هو تراثنا الذي يحول ولا يزول، وهو مبجل[٥].

نحن لا نؤيد هذه الفكرة، لان الأمم التي سبقتنا إلى التقدم والتطور مرت أيضاً بالعنف والحروب، مثل الشعوب الاوروبية التي مرت بحروب الـ ١٠٠ سنة والـ ٧٠ سنة والحربين العالميتين وغيرها.

---

(١) حسنين توفيق ابراهيم، *ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،)١٩٩٩، ص٨٣.
(٢) المرجع ذاته، ص٨٢-٨٤.
(٣) غسان سلامة، *نحو عقد اجتماعي عربي جديد*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص٤٤.
(٤) ناجي عبدالنور، *الحركات الاحتجاجية في تونس*، من كتاب: توفيق المديني وآخرون، *الربيع العربي، إلى اين؟ افق جديد للتغيير الديمقراطي*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص١٤٩.
(٥) برهان غليون، *بيان من اجل الديمقراطية*، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤)، ص٣٢.

ويقول آخرون إن علينا أن لا نلوم العقل العربي والإسلامي (التركي، والفارسي، والكردي) في الشرق الأوسط على ما علق به من خلط والتباس في المفاهيم. فالظروف السياسية الرديئة من استبداد ودكتاتورية، والوراثة والملكية، والجمهورية والأحوال الاقتصادية السيئة، وما لحقها من توابع ومشكلات اجتماعية ونفسية وتاريخية وثقافية، كل ذلك ارخى بثقله على ذلك العقل وفرض عليه الجمود، حتى بات قبول الحوار عند هذا العقل المقهور والمضطهد علامة انتهاك للسيادة والكرامة واختراقاً ثقافياً، أو دعوة للذل والاستسلام وخيانة للعروبة والتاريخ والجغرافية العربية[١].

وفي مطلق الاحوال، فإن مجتمعات عانت من ذلك الاستبداد لن يكون مصيرها في يوم من الايام إلا التحرك لتغيير واقعها بصرف النظر عن امكانات النجاح أو الفشل، فما تسبب به استبداد الانظمة العربية بشعوبها ادى إلى ذلك الحراك القائم.

II.ب. المطلب الثاني

حركات التمرد وحركات الانفصال والحروب الاهلية.

II.ب.١. الفرع الاول

حركات التمرد وحركات الانفصال :

اندونيسيا بعد الاستقلال واجهت حركات تمرد و عصابات انفصالية مثلا في سنة ١٩٥٠ حدثت حركة تمرد في جزيرة سومطرة .

و في بورما واجهت الدولة بعد الاستقلال خمس حركات تمرد و انفصال خلال السنوات الاولى من الاستقلال .

اما في الكونغو-زائير قامت فيه حركات انفصالية في اقليم كاتنغا .

و في نيجيريا حدثت حركة تمرد و انفصال في الاقليم الشرقي برئاسة الكلونيل اوجوكو ، و تم انفصال الاقليم الشرقي و اعلان دولة باسم بيافرا الانفصالية ، ادت الى حرب اهلية و دامت ثلاث سنوات ، و قدم ابناء هذا البلد جراء هذه الحركة الانفصالية و التمرد و الحرب الاهلية ملايين من الضحايا انتهت دولة بيافرا ١٩٧٠.[٢]

في پاكستان بعد الانتخابات التي جرت في ١٩٧٠ تفجرت الاوضاع فأدت الى حركة انفصال و تمرد في پاكستان الشرقية مما أدى الى انفصال الاقليم الشرقي و اعلان دولة بنغلادش ١٩٧١ .

---

(١) أسامة قاضي، *جدلية القوة والحوار*، منتدى الفكر والثقافة، (حلب: دار فصّلت للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٩)، ص١٣.

(٢) د.رياض عزيز هادي ، *المشكلات السياسية العالم الثالث*، (بغداد: مطبعة الجامعة، ط٢، ١٩٨٩)، الصفحة ٢٣٠ .

و في دولة سريلانكا ادى النزاع بين السنهاليين و البوذيين و النزاع بين التاميل و الهندوس الى حروب اهلية هددت الوحدة الوطنية .

العراق منذ تاسيسها وحتى سقوط النظام في ٢٠٠٣ شهدت حركات التمرد والانفصال من قبل الكرد عن المركز نتيجة استبداد وظلم وفشل النظام في بغداد نتيجة الازمات التي تطرقنا اليه في المحث الاول حدثت ثورة شيخ محمود الحفيد وبعدها ثورات بارزان في الثلاثينيات وثورة ايلول وكولان والانتفاضة الشاملة والهجرة المليونية كلها نتيجة ازمات النظام ما يتعلق بالهوية وبالاندماج والمساهمة والتغلغل والتوزيع حيث كان التمييز والعنصرية كان القانون السائد لدى النظام بدلا من دولة المواطنة والديموقراطية وحقوق الانسان والمساواة [١].

II.ب.٢. الفرع الثاني

الحروب الاهلية

معظم مؤشرات القائلة بأن الحروب الأهلية تبدأ بسبب قضايا الهوية بدلًا من الاقتصاد- كانت غير ذي أهمية إحصائية، بما في ذلك المساواة الاقتصادية، والحقوق السياسية، والاستقطاب الإثني، والتشظي الاثني. فقط الهيمنة الإثنية حيث تشكل أكبر مجموعة إثنية غالبية السكان قد زادت من خطر اندلاع حرب أهلية.

ان من أسباب قيام الحرب الأهلية الصراع على السلطة بعد انسحاب الاستعمار، بين الأجنحة والتنظيمات التي كانت تحارب المستعمر، ولاسيما إن كانت القوى الوطنية منقسمة قبل نيل الاستقلال، نتيجة تركز الثروة في أقاليم بعينها، أو تعدد القوميات أو الاختلاف الأيديولوجي بين التشكيلات التي كانت تتصدى عسكريا للاحتلال، كل هذه الأسباب [٢] .

حصيلة وفيلت بعض الحروب الاهلية في بعض الدول:

التاريخ	مجموع الوفيات	الحرب
1927–1949	8,000,000	**الحرب الأهلية** الصينية
722–1492	7,000,000–10,000,000	سقوط الأندلس
1917–1922	5,000,000–9,000,000	**الحرب الأهلية** الروسية والتدخل الخارجي
1618–1648	3,000,000–11,500,000	**حرب** الثلاثين عاما [٣]

(١) د. رياض عزيز هادي المصدر نفسه.

(٢) https://www.skynewsarabia.com › blog › 1622137

(٣)- https://artsandculture.google.com

الحرب الاهلية اللبنانية :

الحرب الأهلية اللبنانية هي حرب أهلية متعددة الأوجه في لبنان، واستمرت من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٠، وأسفرت عن مقتل ما يقدر بـ ١٢٠ ألف شخص. في عام ٢٠١٢، كان ما يقرب من ٧٦ ٠٠٠ شخص لا يزالون مشردين داخل لبنان. كان هناك أيضا نزوح لما يقرب من مليون شخص من لبنان نتيجة للحرب. .

II.ج. المطلب الثالث

عدم استقرار المؤسسات السياسية والدستورية

كثرة تغيير الحكومات و الاشخاص ،مثلا في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ ـ ١٩٥٨ تم تشكيل ٥٩ وزارة وأصدرت هذه الحكومات أكثر من مرة الاحكام العرفية كما استخدمت القوة ضد الحركات الاحتجاجية و المطلبية وضد الشمال.

اهم مظاهر ضعف المؤسسات الدستورية في العالم الثالث يتمثل بـ:

ـ كثرة توالي الدساتير وتغيرها و مرونتها،مثلا في امريكا اللاتينية شهدت ميلاد ١٩٠ـ٢٠٠ دستور خلال ١٠٠سنة .

ـ غموض النصوص الدستورية و مرونتها و تفسيرها ، حسب مصالحهم .

ـ معظم الدساتير مؤقتة يتوقف العمل بها بحجة الاحكام الثورية و الطوارئ و المرحلة الانتقالية.

ـ عدم التطبيق العملي للدستور.

ـ عدم وجود ثقافة دستورية و مراقبة دستورية القوانين .

ـ عدم الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) .

ـ الصراعات الحزبية .

ـ الصراعات العرقية والطائفية والمذهبية .

ـ نظام الحزب الواحد .

ـ العنف الرسمي .

ـ العنف غير الرسمي[١] .

نحن نرى العراق نموذجا رائعا لعدم استقرار المؤسسات السياسية والدستورية نحن نرى بعد كل دورة انتخابية للمؤسسات الدستورية في العراق يتاخر اعلان النتائج خشية ان تحدث حرب اهلية وان يتلقى النتائج بالرفض والطعن ويصرحون مسؤلو الاحزاب السياسية ان الانتخابات شابه التزوير ولن نقبل بالنتائج .خلافا للاركان الانتخابية وهي قبول الاطراف في الدول الديموقراطية بالنتائج سواء كانو فزنا ام خسرنا ويتا خر ايضا تشكيل الحكومة ولربا يتاخر اسابيع او اشهر

ويترك الدولة في فراغ دستوري وحكومة تصريف الاعمال ويحدث الفساد بجميع اشكالها نتيجة عدم وجود دستورية القوانين وضعف الرقابة وتاخير وضع ميزانية الدولة

(١) د. رياض عزيز هادي، المصدر نفسه الصفحة ٣١٠.

وتفقد الدولة هيبتها ونفوذها ووزنها وفي النهاية يصلون الى اتفاق حول توزيع الغنائم بالديموقراطية التوافقية ويزداد ازمات النظام السياسي ويرحلون الازمات الى اجل اخر غير محدد وترا كمت الازمات وتحولت العراق من دولة محورية الى دولة فاشلة بدون استراتيجية وبدون تخطيط تنخرفي جسدها الفساد السياسي والاداري والمالي.

II.ح. المطلب الرابع

دور الجيش في الحياة السياسية .

II.ح.١. الفرع الاول

دور الجيش في الدول النامية .

هنالك رئيان حول دور الجيش غير الاعتيادي في الحياة السياسية ولكل منهما حججهما و مبرراتهما .

اولا : لا تسييس للجيش :-

ان وظيفة الجيش هي المحافظة على استقلال و سلامة و سيادة البلد و الدفاع عنها ضد اي عدوان خارجي ، يجب ان يكون دورها حيادي لا يتدخل في الحياة السياسية ، يترك العمل السياسي للسياسيين و القانونيين و المختصين ، يبقى على الحياد و على مسافة واحدة من جميع القوى السياسية . كما هو الحال الآن في تركيا و معظم الدول الديموقراطية الغربية [١].

ثانيا : تسييس الجيش :-

يتدخل الجيش في الحياة العامة مبررا حججهم على ما يلي :

ا ـ ان وظيفة الدفاع عن البلاد ليست وظيفة فنية فقط تتعلق بأستخدام السلاح بل يتعدى ذلك الى القضايا القومية و الوجود و الكرامة .

ب ـ ان الفصل بين المدني و العسكري صعب لان خلفيات العديد من قادة الدول عسكرية مثل تشرشل ، ايزنهاورد ، جمال عبد الناصر ، تيتو ، ديغول .

ج ـ مؤسسة منظمة لها وزن و اعتبار في العديد من القضايا الداخلية و الاقليمية و قضايا دولية معاصرة و هي منغمسة في السياسة .

د ـ خصائص الجيش الانضباط ، العلمانية ، التدرجية .... يوحد المجتمع .

ه ـ يملك ادوات التغيير و الضغط على السلطة السياسية اذا انحرف عن المسار الصحيح [٢]

(١)رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، المصدر السابق الصفحة ٣١٢ .
(٢) المصدر نفسه الصفحة ٣٢١-٣١٢.

يعتبر الجيش اداة لحفظ سيادة الدولة وحماية حدودها من الاعتداءات الخارجية ودور الجيش غالبا في الدول النامية دور محافظ ، يأخذ على عاتقه المحافظة على الاوضاع القائمة دون تغيير فهو يقيم دكتاتورية عسكرية[١].

لا يمكن ان يكون الجيش اداة لتحقيق ثورة اجتماعية ، وتحقيق حياة سياسية ديموقراطية او ان تصبح منصة للتعبير عن الحريات ، والجيش روح الامة وعامل وحدتها ، وحين يرى ان الظروف السياسية لا تجري في طريقها القويم يبادر الى شق عصا الطاعة في وجه السلطة والرئيس فينتقل دوره من أداة ضغط سياسية الى ان يصبح هو نفسه السلطة السياسية ، وهو يتحرك عند الازمات السياسية وكذالك بعد الحروب . وحين يتدخل فان دوره يتارجح بين الدكتاتورية والديموقراطية ، يقرر ذلك مستوى الشعب ونضوجه السياسي وطبيعة المؤسسات السياسية السائدة[٢] .

ففي الدول النامية حيث الازمات السياسية والتخلف والفساد تنتشر الاخطاء والمساوئ الادارية ، والسياسية والمالية ، فان حركة الجيش غالبا ما تقود الى قيام حكم استبدادي واعلان حالة الطوارئ والحكم بالقوانين العرفية ، اذن لابد من حركة الجيش وتدخله في الحياة السياسية حينما تصبح ، الاوضاع في الدولة متردية وفاسدة والازمات السياسية متفاقمة والعنصر البارز المشترك في الدول النامية ، يتم معالجة هذه الازمات بالقوة وليس بقوة القانون[٣] .

كما ان شخصية الزعيم تلعب دورا رائدا وبارزا باعتباره القائد العام للقوات المسلحة وكذلك يجسد النظام ان طابع الانظمة السياسية في الدول النامية بسبب هذه الازمات المتراكمة ا لتي تعصف عليها تجعل مخرجاتها عدم الاستقرار السياسي وحدوث انقلاب عسكري ، لذا فان الدساتير غالبا ما يكون وقتية ولا يتم العمل به وبذلك تتاح للزعيم ان تتمركز السلطة في يديه يصبح الامر الناهي والسيد المطاع لا مخالفة لمشيئته ولا خروج عن ارادته ولامعارضة لاتجاهاته ولا مناقشة لارائه ويخاف منه الشعب وهو حتى في القبر[٤].

وتنقلب الجيش على الرئيس في الدول النامية عنما تنحرف الرئيس وتزداد تراكم الازمات السياسية ، وتلجا الرئيس الى المعالجات الامنية وتهمل مطالب ومظالم الشعب مثل ما حدث في بلدان الربيع العربي في تونس وفي مصر في٢٠١١ وفي ليبيا واليمن والان مايدور في النيجر وقبلها في مالي وفي بوركينا فاسو ومحاولة الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا في ٢٠١٧

---

(١) طارق الهاشمي ، "الاسس الاجتماعية للانظمة السياسية"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية تصدرها كلية القانون والسياسة، بغداد، جامعة بغداد*، العدد الثالث المجلد الثاني، (السنة ١٩٨١): الصفحة ١٥٢ .

(٢) د. طارق الهاشمي المصدر نفسه الصفحة ١٥٢- ١٥٣.

(٣) د. طارق الهاشمي ، الصفحة ١٥٣ .

(٤) د.رياض عزيز هادي، الصفحة نفسه، ٣١٢ -٣٢٨.

اذ ن نصل الى استنتاج بسيط وهي الازمات السياسية تولد عدم الاستقرار السياسي واحدى

ابرز مظاهر عدم الاستقرار وهي حركة الجيش والقيام بالانقلاب العسكري .

II.ح.٢. الفرع االثاني

اشكال و دور الجيش في الحياة السياسية

- يجب الاجابة على مجموعة من التساؤلات تتعلق بموقف الجيش من المسائل الحيوية في المجتمع و الحياة السياسية و كذلك بردود فعل المؤسسة العسكرية تجاه الاحداث و خاصة الجسيمة المتعلقة بالحياة الوطنية و رموزها و قيمها و مثلها .

- ان العالم الثالث لا يزال يعيش مرحلة البناء و التحول و ما يتميز به هذه المرحلة من توترات و تقلبات و طموحات وطنية لترسيخ كيان الدولة و مؤسساتها و تدعم سمعتها الدولية.

- انها شكل من اشكال التغيير السياسي العنيف المرتبط بالاجتماعي وعلى الصعيد الاجتماعي الجيش يراقب سلوك النخب و انظباطها و علاقتها ببعضها فيتدخل على ضوء ذلك .

على الصعيد السياسي : حزب قوي او احزاب قوية يمنع الجيش من التدخل [١].

على الصعيد الوطني : حس الجيش بوجود خطر داهم للبلاد او اهانة يمهد الطريق للتدخل . حس وطني يقدم على التدخل.

اشكال او صور للتدخل العسكري :-

١ ـ التدخل المباشر : الاحتفاظ بالمؤسسات السياسية و الدستورية و منعها من التلاعب و الانحراف و استمرار المسيرة بنفس الاتجاه القديم . مثل بورما ، فنزويلا و السودان ١٩٨٥

٢ ـ التدخل المباشر :خلق مؤسسات سياسية و دستورية جديدة مثل ايوب خان في باكستان ، حركة الضباط الاحرار في مصر ١٩٥٢ ، العراق ١٩٥٨ عبدالكريم قاسم ، يقوم القائد العسكري بانقلاب عسكري انشاء دستور ، حزب سياسي ، انتخابه قائد كاريزمي يحكم الدولة.

٣ ـ دور غير مباشر : مثل دعم الجيش لحكومة سوكارنو في اندونيسيا على الرغم من المعارضة القوية لحكومته من قبل الشعب[٢] .

(١) د. ابراهيم علي كرو المصدر السابق.
(٢) د. رياض عزيز هادي المصدر السابق الصفحة ٣٠١٢ ـ٣٢٨ .

II.ح.٣. الفرع الثالث

ظاهرة الانقلابات العسكرية في الدول النامية

هوية الجيش او الانقلابيين :

يقول الدكتور اسعد عبد الرحمن عن تحديد هوية الانقلابيين :

ا ـ كيف تعالج القيادات العسكرية المدخلات من النسق غير عسكري في المجتمع .

ب ـ كيف واجهت القيادات العسكرية المدخلات الجديدة من النسق الفرعي العسكري ، كيف تحافظ على ذاتها .

ج ـ من هم اؤلئك الذين استفادو من النظام السياسي الجديد . يقول المفكر السياسي كونيدك هنالك ثلاثة او اربعة صور للانقلابات العسكرية اي للتدخل العسكري و هي :

ا ـ الانقلاب العسكري الذي يقوم على الردة او العودة الى الوراء مثل ردة تشرين في العراق في سنة ١٩٦٣ و الانقلاب العسكري في تشيلي ١٩٧٣ ضد سلڤادور ليندي و الانقلاب العسكري في غينيا ١٩٨٤.

ب ـ الانقلاب العسكري الذي يقوم على التأكيد على الاستقلال ضد الوجود او الهيمنة الاجنبية مثل مصر ١٩٥٢ و العراق ١٩٥٨ [١].

ج ـ الانقلاب العسكري الذي يقوم على المحافظة على النظام الاجتماعي و الطبقات السائدة و القيم و المثل السائدة مثل تركيا و امريكا اللاتينية . وايران في١٩٥٢.

د ـ الانقلاب العسكري الذي يقوم على اهداف اجتماعية مثل الكونغو ١٩٦٨ ، فولتا العليا ، بوركينا فاسو ١٩٨٣ وفي ٢٠٢٣.وفي مالي ٢٠٢٣وفي النيجر ٢٠٢٣ [٢].

ه ـ الازمات الاقتصادية : ان الانقلابات العسكرية لها علاقة بمستوى دخل الفرد اذ شهد العالم الثالث ٢٢٩ انقلاب عسكري من ١٩٤٦ الى ١٩٧٠ لم ينجح سوى ١٩ انقلاب مما ادى الى انتشار (البطالة، الفقر، المرض، الجهل).

ي ـ يتدخل الجيش تحت تبرير اصلاح المؤسسات السياسية و انقاذ المجتمع [٣].

اسباب الانقلابات العسكرية في امريكا اللاتينية ، وافريقا ، واسيا:

١ ـ اسباب تأريخية ، حضارية ، اقتصادية ، اجتماعية .

٢ ـ جزء من الدول المتخلفة (الدول النامية) .

---

(١) د.رياض عزيز هادي المصدر نفسه الصفحة ٣١٠-٣٢٩.

(٢)د. رياض عزيز هادي، *المشكلات السياسية في العالم الثالث*، (بغداد: دار الجامعة، ١٩٨٩)، الصفحة ٣١٢ .

(٣) د. حسان شفيق العاني، المصدر السابق الصفحة ٥٣.

٣ـ مشكلة الديون العسكرية .

٤ ـ ازمات النظم السياسية المتراكمة بدون حل .

٥ ـ جزء من الدول المتخلفة (الدول النامية) .

٦ ـ الصراعات بين اصناف الجيش البرية و البحرية و الجوية .

٧ ـ دور العوامل الخارجية دور امريكا وبريطانيا وفرنسا لتدبير الانقلابات العسكرية

دور امريكا في دعم الدكتاتوريات العسكرية ، وتدبير الانقلابات العسكرية ، و قيام المناورات المشتركة و فتح الاكاديميات العسكرية واضح في الدول النامية و كذالك دور فرنسا فى الانقلابات العسكريه فى افريقيا واضح حيث ساهمت على تدبير ٢٠٠ انقلاب. عسكري في عموم افريقا خاصة المنضوين تحت رابطة الدول الفرانكفونية ، اي الناطقبن بالفرنسية [١].

الخاتمة والاستنتاجات

بعد تراكم الازمات السياسية (ازمة الهوية ،وازمة الاندماج ،وازمة المساهمة ، وازمة التوزيع ، وازمة الشرعية ، وازمة الفساد على النظام السياسي واهمال معالجتها تخلق اثارا خطيرا على بناء الدولة وكيانها منها ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بجمبع اشكاله و صوره :

ـ الحروب الاهلية .
ـ حركات التمرد .
ـ حركات الانفصال .
ـ الحروب الثورية .
ـ ضعف المؤسسات الدستورية.
ـ كثرة تغير الحكومات و تغير الاشخاص و الوزراء.
ـ حروب العصابات الثورية .

وبالنتيجة تقفزعلى السلطة نظام استبدادي يلجا دائما الى العوامل الامنية بالحديد والنار والى كبح الحريات ومنع حرية التعبير . ويحدث الاغتراب بين السلطة والمجتمع .

وفي الختام توصلتا الى الاستنتاجات الاتية:

ـ عدم الاستقرارتهديد للوحدة الوطنية .
ـ تصدع كيان الدولة .
ـ يؤدي الى فشل التنمية .
ـ يشكل بيئة طاردة للاستثمارات الوطنية و الاجنبية .

(١) د.خطاب بو ديار، فضائية العربية برنامج الحوار حول انقلاب النيجر يوم ٥ اب ٢٠٢٣ .

- يؤدي الى العنف و العنف المضاد .
- يؤدي الى الفساد بجميع انواعه و الى الثراء الفاحش لحاشية النظام .
- انتهاك حقوق الانسان .
- يؤدي في النهاية الى صراع ممنهج (اثني ، عرقي ، طائفي ، مذهبي ، ديني) .
- يؤدي الى الحكم الاستبدادي .
- يؤدي الى تدخل الجيش و القيام بانقلاب عسكري و تهديم كل ما بناه الشعب و عسكرة المجتمع و تحويل التخصيصات المدنية الى العسكرية .
- وفي النهاية تصبح الدولة دولة فاشلة مهما تمتلك من امكانات وموارد وتاريخ . تكثر فيها المحسوبية والرشوة والتمييز والقبلية والطائفية ، وهجرة العقول والاغتراب بين السلطة والمجتمع .

- تكثر فيه المافيات المختلفة .

المصادر

اولا : الكتب

١- ابراهيم درويش ، *النظام السياسي* ، دراسة فلسفية تحليلية ، الجزء الاول ، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩ .
٢- برتراند، *التنمية السياسية*، ترجمة المحيدي، بيروت: مؤسسة النشر العربية، ٢٠٢١.
٣- برهان غليون ، *بيان من اجل الديموقراطية* ، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٤ .
٤- ثامر كامل الخزرجي ، *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة)*، عمان: دار مجدلاوي ، ٢٠٠٤ .
٥- حسنين توفيق ابراهيم ، *ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية* ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩ .
٦- د.أحمد عوض رحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة. ازمة الاندماج والتفكك، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨ .
٧- راشد الغنوشي ، *الحريات العامة في الدول الاسلامية* ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ .
٨- رياض عزيز هادي ، *العالم الثالث وحقوق الانسان* ، بغداد: دار الشؤن الثقافية العامة ، افاق عربية، ٢٠٠٠ .
٩- رياض عزيز هادي ، *المشكلات السياسية في العالم الثالث* ، بغداد: مطبعة الجامعة ، ١٩٨٩.
١٠- شيرزاد احمد النجار ، *دراسات في علم السياسة*، اربيل : مطبعة الثقافة ، ٢٠٠٤ .
١١- علي أسعد وطفة، *بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

١٢- علي الدين هلال ونيفين مسعد، *النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغيير*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.
١٣- علي العطار، *التنمية الاقتصادية والبشرية*، سلسلة العلوم الاجتماعية، بيروت: دار العلوم العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥.
١٤- علي خليفة الكواري وآخرون، *المسألة الديمقراطية في الوطن العربي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.
١٥- غسان سلامة ، *نحو عقد اجتماعي عربي جديد* ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ .
١٦- فيليب برو ، *علم الاجتماع السياسي*، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٩٨.
١٧- كمال المنوفي ، *نظريات النظم السياسية*، الكويت: وكالة المطبوعات الكويتية ط١ ١٩٨٥ .
١٨- محمد حسن دخيل ، *علم الاجتماع السياسي* ، بيروت: دار السنهوري ، ٢٠١٧ .
١٩- ناجي عبد النور ، *الحركات الاحتجاجية في تونس من كتاب توفيق المديني واخرون ، الربيع العربي الى اين ؟ افق جديد للتغيير الديموقراطي* ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي ، ٢٠١١.
٢٠- نجدت صبري ئاكره ى، *الإطار القانوني للأمن القومي، دراسة تحليلية*، أربيل: مطبعة زانكو، ٢٠٠٤ .

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

١- عبدالرحمن درويش ، "التعددية الثقافية ودورها في اعادة بناء الامة"، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة سوران ٢٠٢٠ .
٢-نجيبة ابراهيم احمد ، "الاختلاف والاعتراف (دراسة في حدود الاعتراف في النظرية السياسية ، المعاصرة"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة صلاح الدين، اربيل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، اربيل ، ٢٠٢٠.

ثالثاً: المجلات العلمية:

١-سعدي كريم ، "التعددية السياسية جوهر الديموقراطية"، *دراسة نظرية مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد*، العدد٣٦.
٢- عادل ياسر ناصر ، "ازمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية"، *مجلة السياسة الدولية، القاهرة* ، العدد ٢٥ ، (٢٠١٤) .

رابعاً: التقارير

١- محاضرات مطبوعة بالرونيو حول ازمات النظم السياسية القاه الدكتور حسان شفيق العاني على طلبة المرحلة الثالثة ، كلية القانون والسياسة ، قسم العلوم السياسية للعام الدراسى ١٩٩٠ – ١٩٩١.

٢- محاضرات مطبوعة بالكومبيوتر القاه الدكنور ابراهيم علي كرو حول ازمات النظم السياسية على طلبة المرحلة الثانية للعام الدراسي ٢٠٢١ -٢٠٢٢ .

٣- المنظمة العربية لحقوق الانسان ، حقوق الانسان العربي ، تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حال حقوق الانسان في الوطن العربي لعام ٢٠١٤ .

خامساً: المواقع الالكترونية:

1- www.skynews arabia.com.
2- artsandculture.google.com .